منوعات

MEDIA

أخبار كاذبة

انتشر مقطع فيديو زُعم انه يظهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب محاطاً بمشعوذين يستعين بهم لجلب الحظ. لكن الفيديو منتشر منذ عام 2017، ويظهر ترامب في البيت الابيض برفقة رجال دين خلال صلاة ترحماً على ضحايا الإعصار هارفي.

تداول مستخدمون صورة قيل إنها تُظهر عبارة من الملكة إليزابيث عن احترام الإسلام في شوارع بريطانيا، في معرض تفضيل «حكمتها» على مواقف الرئيس الفرنسي. لكن الصورة الأصلية وجهت فيها الملكة رسالة عن الصمود خلال وباء كورونا.

شارك مستخدمون عبر مواقع التواصل الاجتماعي صورة ادّعوا انّها تظهر ابنة المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية جو بايدن. لكنّ الصورة تعود للممثلة والمذيعة الروسيّة كاترينا بودار ومنشورة عبر حسابها في «إنستغرام».

ظهرت على مواقع التواصل الاجتماعي صورة قيل إنها تُظهر شابّين ألمانيين اعتنقا الإسلام بعد الأحداث الأخيرة في فرنسا. لكن الادعاء خطأ، والصورة منشورة قبل ستّ سنوات، أثناء حملة لتوزيع نسخ من القرآن في ألمانيا.

تحاول باريس المصادقة على قانون يمنع نشر صور أفراد الأمن في أثناء أدائهم لمهامهم، مما يهدد حرية الصحافيين والناشطين في توثيق الانتهاكات وسوء السلوك

فرنسا تريد منع توثيق انتهاكات الشرطة

باريس ـ **فادي الداهوك**

تسعى الحكومة الفرنسية إلى المصادقة على مشروع قانون يحظر نشر صور لعناصر وضباط قوات الأمن والشرطة أثناء تأديتهم عملهم، سواء على مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي أو على وسائل الإعلام. وتتراوح عقوبة المخالفين بين الغرامات المالية الباهظة والسجن. مشروع القانون المثير للجدل يحمل اسم «الأمن الشامل»، وأثار ضجة كبيرة تتصاعد منذ أيام في أوساط الصحافيين والناشطين الحقوقيين، وتحديداً عند النظر إلى السجل الحافل للعنف الذي تمارسه الشرطة الفرنسية وتكشف عنه مقاطع فيديو وصور أدت في كثير من الأحيان إلى محاكمات بحق أولئك الضباط والعناصر.

تساهم الصور ومقاطع الفيديو التي يوثقها ناشطون وصحافيون لعنف الشرطة وأجهزة الأمن الفرنسية، في وضع مسار قضائي لتلك الحوادث، وأبرزها «قضية بنالا» التي تسببت بفضيحة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد قيام مساعده الأمني ومساعد مدير مكتبه، ألكسندر بنالا، بقيادة فريق من الشرطة خارج إطار القانون والاعتداء على ناشطين في عيد العمال، في مايو/ أيار عام 2018.

وقد تشعبت الملفات التي فتحها القضاء أثناء تحقيقه في هذه القضية، بعد الكشف عن نشاطات سرية لبنالا واستخدامه جوازات سفر دبلوماسية بطريقة غير قانونية وإبرام صفقات مع رجل أعمال روسي لحماية ممتلكاته في فرنسا، مما أدى إلى إقالة مسؤولين مقربين من ماكرون، يوصفون بـ«مستشاري الظل» في الإليزيه. الصحافي الفرنسي طه بوحفص كان بطل تلك الفضيحة، بعدما وثّق لحظة اعتداء بنالا على المتظاهرين في شريط فيديو نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية. يقول بوحفص لـ«العربي الجديد»، في تعليقه على مشروع القانون الجديد، إنه «غالباً ما يكون من الضروري أن تكون قادراً ليس فقط على تصوير فيلم، ولكن قبل كل شيء بث صور عنف الشرطة على وسائل الإعلام وتشكيل ضغط في الشبكات الاجتماعية، لتتوفر الإمكانية لبدء التحقيقات».

ويضيف بوحفص أنه في السنوات الأخيرة ساهم نشر هذه الصور في «وضع مسألة عنف الشرطة في صلب النقاش السياسي وفي النقاش الإعلامي (...) واليوم المؤسسة البوليسية والسلطة عامة فهمت جيداً أنها تخسر حرب الصور هذه، وما هو أفضل خيار للفوز من قمع توزيع هذه الصور؟».

ويؤكد أن المستهدف من هذا القانون لن يكون الصحافي الذي يعمل في وسائل إعلام فرنسية كبيرة، بل الصحافيون المستقلون والناشطون وحتى المواطنين العاديين الذي يشاركون في الاحتجاجات على سبيل المثال. ويرى أن «هذا القانون يقتل الحريات، ويقوض بشكل خطير حقوقنا الأساسية في حرية المعلومات وحرية الصحافة». ويضيف أن «الشرطة هي مهنة ضمن الخدمة العامة في فرنسا، والمواطنون يدفعون رواتب الضباط والعناصر من الضرائب، لذا يجب أن تكون الشرطة في الخدمة العامة، مما يعني أنه لدينا الحق في مراقبة وانتقاد ونشر إخفاقاتها».

وكان النائبان من حزب الرئيس إيمانويل ماكرون «الجمهورية إلى الأمام»، أليس تورو وجان ميشال فوفيرغ، قد تقدما بمشروع هذا القانون في مارس/آذار عام 2019، بعد موجة الاحتجاجات العارمة التي شهدتها فرنسا من قبل جماعة «السترات الصفراء». وكان مشروع القانون ينص على فرض عقوبات على من تصفهم الحكومة بـ«مفتعلي الشغب»، وسمي القانون على اسمهم، أي «المخربين»، قبل أن تلحق به الحكومة فقرة تتعلق «بحماية مسؤولي الشرطة والجيش والأمن» في إطار قانون «الأمن الشامل».

في هذا السياق، نقلت صحيفة «لوموند» عن أليس تورو، يوم الجمعة، قولها إن

> مشروع القانون المثير للجدل يحمل اسم «الأمن الشامل»

هذا القانون «لا يتعلق بمنع الصحافيين من القيام بعملهم والتقاط الصور. حالات محددة جداً نستهدفها. يجب أن نكون قادرين على الاستجابة لدعوات العنف ضد أفراد قوات الأمن المستهدفين على الشبكات الاجتماعية تحديداً، وليس لدينا الأدوات القانونية للقيام بذلك في الوقت الحالي. في الحالات التي تعرف فيها الأشخاص على المسؤولين في مقاطع فيديو منتشرة، هُددت خصوصيتهم». وتنص «المادة 24» من نص القانون على «الحد من التقاط الصور في الميدان، لا سيما أثناء عمليات إنفاذ القانون (بهدف إظهار) صورة الوجه أو أي عنصر آخر، لتحديد هوية مسؤول في الشرطة الوطنية أو جندي في الدرك الوطني عندما يتصرف في إطار عملية للشرطة. يعاقب المخالف بالسجن لمدة عام واحد ودفع غرامة 45 ألف يورو».

وتشهد فرنسا جدلاً مستمراً منذ سنوات حول مسألة عنف الشرطة، تصاعدت منذ بداية ظهور حركة «السترات الصفراء» التي نالها النصيب الأكبر من عمليات القمع. كما أن النصف الثاني من العام الحالي شهد تظاهرات ضخمة نظمتها عائلات ضحايا الشرطة، وهم في غالبيتهم فرنسيون من أصول أجنبية أو مسلمين يعيشون في الضواحي الباريسية.

عبد المؤمن ليف عضو تجمع «النور من أجل صبري»، يقول عن صبري، وهو شاب تتهم عائلته الشرطة بقتله أثناء ملاحقته خلال فترة الحجر الصحي الأولى في فرنسا بسبب جائحة كورونا، لـ«العربي الجديد»، إن «مقاطع الفيديو هي الدليل الوحيد الذي يمكن أن يسمح لنا بإثبات حقيقة وجود عنف من قبل الشرطة أم لا، وعندما يمنعوننا من توثيق ذلك فهم يحرموننا من هذا الحق الذي يعد سلاحنا الوحيد، في مقابل رجال الشرطة الذين يؤذوننا جسدياً أو لفظياً وهم مزودون بالهراوات وقنابل الغاز».

ويضيف ليف «هاتفنا المحمول وكاميراتنا هي الوحيدة التي يمكنها إثبات أن أفعالهم غير مقبولة في مجتمعنا (...) لقد فقدت صديقاً (صبري) مات أثناء مصادفته دورية للشرطة، وللأسف كان الوقت متأخراً ولم يكن هناك أحد لتوثيق ما حصل. لا أستطيع تقبل حقيقة أن هناك مآسي أخرى من هذا النوع ستقع. لن أقبل أن يموت شخص آخر بسبب تصرفات هذه المؤسسة».

وفي أولى ردات الفعل على قانون «الأمن الشامل»، قالت هيئة «المدافعين عن الحقوق»، في بيان لرئيستها الناشطة الحقوقية كلير هيدون، إنها «قلقة بشكل خاص» من البند الذي يحظر نشر صور لأفراد وضباط عناصر الشرطة. وأضافت «لا يجب أن يعيق هذا القانون حرية الصحافة أو الحق في الحصول على المعلومات». وذكّرت بأن «الإعلام ونشر الصور المتعلقة بتدخلات الشرطة أمر مشروع وضروري للعمل الديمقراطي».

وفي محاولة للضغط على الحكومة، أطلق صحافيون وناشطون في مجال الحريات وحقوق الإنسان عريضة على الإنترنت تطالب الحكومة بعدم المصادقة على هذا القانون. وجمعت حتى الآن أكثر من 600 ألف توقيع. وجاء فيها «إذا مُرّر هذا القانون، فإن إفلات الشرطة من العقاب سيكون أكبر. يجب أن نمنع هذا، من أجل جميع ضحايا الشرطة وكل أولئك الذين سيكونون ضحايا. لن ندعهم يقفون في طريق حرياتنا الأساسية».

وكانت منظمة «العفو الدولية» قد قالت في تقريرها السنوي الأخير حول الحريات في فرنسا إن السلطات «فرضت قيوداً غير متناسبة على الحق في حرية التجمع السلمي. وأصيب الآلاف من المحتجين بجروح على أيدي أفراد الشرطة، أو أُلقي القبض عليهم وجرت مقاضاتهم على أسس أو بسبب جرائم واهية تحظى بالحماية بموجب قانون ومعايير حقوق الإنسان. وتعرض مراقبو حقوق الإنسان والصحافيون المستقلون وناشطو البيئة والناشطون المدافعون عن حقوق اللاجئين والمهاجرين للترهيب والمضايقة المتكررين من جانب الشرطة».

من احتجاجات باريس على قمع الشرطة (العربي الجديد)

رقيب على العنصرية

من وفاة رجل أسود في مينيابوليس إلى حادث عنصري في «سنترال بارك»، تُستخدم كاميرات الهواتف بشكل متزايد كسلاح ضد العنصرية في الولايات المتحدة، حتى وإن لم تواكبها الأنظمة القضائية دائماً. وكان أحد المارة قد صوّر جورج فلويد وهو يختنق، بينما استمر شرطي مينيابوليس الأبيض يضغط بركبته على عنقه لخمس دقائق على الأقل في مايو/أيار الماضي. توقف فلويد عن الحركة، وأُعلنت وفاته في وقت لاحق في المستشفى. كما شهدت المدينة موجة من الاحتجاجات الغاضبة العنيفة.

في الحادثة الثانية، أبلغت امرأة بيضاء زوراً الشرطة عن كريستيان كوبر الذي كان يحب مشاهدة الطيور، بعد أن طلب منها أن تربط كلبها بدلاً من تركه طليقاً، في منطقة مغطاة بالأشجار في «سنترال بارك» في نيويورك. وقالت لكوبر وهو يصوّرها وهي تطلب رقم الطوارئ 911: «سأخبرهم أن أميركياً أسود يهدد حياتي». شوهد الفيديو أكثر من 43 مليون مرة على «تويتر».

وفي فبراير/شباط الماضي، قتل رجلان من البيض بالرصاص أحمد أربيري، وهو أيضاً أميركي من أصل أفريقي، أثناء ممارسته رياضة الجري في حيهما في جورجيا. وصور رجل ثالث، اتُّهم لاحقًا في قضية مقتل أربيري، جريمة القتل.

تصوير مثل هذه الحوادث العنيفة ليس جديداً، فمنذ تعرض رودني كينغ للضرب على أيدي شرطة لوس أنجليس عام 1991 الذي التقطه مصور هاوٍ، توثق مقاطع الفيديو بشكل متكرر أعمال العنصرية، في أنحاء الولايات المتحدة كافة. لكن في السنوات الأخيرة، أصبح تصوير مثل هذه الحوادث منهجياً أكثر، إذ تنتشر بعد ذلك على نطاق واسع عبر الإنترنت، ثم تبثها شبكات الأخبار الرئيسية.

نقد

تتّسم غالبية الأفلام التي تنتج داخل سورية بصفة واحدة مشتركة، وهي تلميع صورة النظام، إمّا بشكل مباشر عن طريق الدفاع عنه، أو بشكل غير مباشر بتمرير رسائل خفيّة

السينما السورية
بقاء داخل أسوار النظام

عدنان حمدان

عمدت المؤسسة العامة للسينما في سورية، ومنذ بداية الثورة، انتهاج أسلوب محدد في الأفلام التي تقدمها، والتي تحاول أن تلمّع صورة جيش النظام وأفعاله القمعية التي قام بها ضد المدنيين من خلال قصص، قد يحاكي بعضها الواقع، لكنها في نفس الوقت تشوّهه، وبقيت على هذا المنوال حتى اليوم دون تقديم أفكار قيّمة تحاكي كافة الآراء والأطياف باعتدال، بل بقي التوجيه للكتاب والمخرجين بتخريج أفلام بذات الصيغة الواحدة دون رفع أي سقف للحرية أو التعبير أو التغيير.

سينما محلية الصنع لا تخلو من التشويه

مع وصول أفلام سورية هامة لجوائز الإيمي والأوسكار وجوائز أخرى عالمية أيضاً مثل «الكهف» و«يوم أضعت ظلي» و«إلى سما»، إلا أن كافة الأفلام التي صنعتها المؤسسة العامة للسينما التابعة لوزارة الثقافة في حكومة النظام بقيت داخل الإطار المحلي في قلب سورية، دون أن تشارك في مهرجانات كبيرة أو تصل للعالمية، باستثناء بعض المهرجانات في تونس ومصر. إلا أن العرض بقي محدوداً للجمهور السوري في صالات قليلة الوجود أصلاً، ولا اعتناء فيها. ورغم أن بعض هذه الأفلام كانت جيدة على مستوى الإخراج، إلا أن القصص كانت في غالبيتها تمجد بطولات قوات النظام وتجرّم الثوار، في محاولة فاشلة لاستقطاب الجمهور وإقناعه بفكر النظام. ورغم بعض المحاولات للخروج من بوتقة التلميع من قبل المخرجين كفيلمي «طريق النحل» و«عزف منفرد» لعبد اللطيف عبد الحميد وفيلم «دمشق حلب» لتليد وباسل الخطيب، إلا أن تمرير رسائل النظام في كل هذه الأفلام كانت جليّة، ما جعل الرأي واللون الواحد يسيطر ويصبغ على فكر العمل بأكمله.

> سينما محتكرة من قبل أشخاص معينين يراهم الجمهور دوماً

المحسوبيات تسيطر على البطولات

وكان المؤسسة العامة للسينما ليس لديها سوى أسماء معينة للتعاون معها. فإعادة تدوير هذه الأسماء ما زالت قائمة منذ سنوات، وكل مخرج سينمائي يُحضر معه فنانين من أصدقائه لإنشاء فيلم، فمن جود سعيد إلى عبد اللطيف عبد الحميد إلى أيمن زيدان وباسل الخطيب. وتدور العجلة هكذا في حلقة مفرغة مع فنانين تتكرر وجوههم في كل مرة، ما يجعل المشاهد لا يمل من القصة فقط بل أيضاً من الوجوه التي يراها دوماً، فلكل مخرج الأسماء الخاصة التي يتعامل معها ولا يغيرها. لذا باتت المؤسسة وكأنها محتكرة من قبل أشخاص معينين يراهم الجمهور دوماً، ونادراً ما تشذ هذه القاعدة. فرغم منح الفرص لتقديم مخرجين آخرين للسينما كسيف الدين سبيعي في فيلم «بحدك في غبابك»، وحازم زيدان في «العين الساحرة»، إلا أن الأفكار بقيت كما هي بلا أي إضافة تذكر، ما تغير فقط هو أسماء المخرجين وبعض الفنانين الأبطال المشاركين في هذه الأفلام الجديدة.

محاربة الأفلام المعتدلة

لا يحبذ النظام أن يقدم للجمهور سينما معتدلة خالية من أفكاره التي يدسها لدى الناس، لذلك كان يحارب كل فيلم يقدم فكرة وسطية لا تعبر عن وضوح وتماه معه، ورغم أن كثيرًا من هذه الأفلام تم تصويرها في سورية، إلا أنها لم تعرض في صالاتها إلا بعد أن دارت عدة دول، بل وحصدت جوائز مختلفة خارج البلاد. ففيلم «حرائق» مثلاً للمخرج محمد عبد العزيز عُرض في دمشق بعد ثلاث سنوات من عرضه خارجها. وبعد سنة وأكثر من نيله الجوائز في المهرجانات عُرض فيلم «الحبل السري» للمخرج الليث حجو والكاتب رامي كوسا أخيراً في سورية. وهذان الفيلمان كمثال فقط لم يقدما سوى أفكار وسطية لا توجه أصابع الاتهام لأحد من القوى المتصارعة في سورية، ومع ذلك كان دخولهما وعرضهما فيها صعباً، وحصل بعد سنوات عن عرضهما خارج حدود البلاد، خصوصاً أنهما أيضاً ليسا من إنتاج المؤسسة العامة للسينما، وبالتالي يخضعان لرقابة مشددة.

الوضع الراهن

حتى اليوم، تعاود المؤسسة العامة للسينما نفس الحكاية من جديد لتقدم قصصاً مصقولة بأفكار النظام تتحدث عن بطولات الجيش وترويع «الإرهابيين» للمدنيين، حيث يقوم المخرج باسل الخطيب بتصوير فيلم جديد بعنوان «آخر العمر» ويتحدث عن بطولات عسكرية قام بها جيش النظام، في حين يصور أحمد ابراهيم أحمد وربما للمرة الأولى في السينما فيلماً بعنوان «حكاية في دمشق»، وقال في أحد تصريحاته إن الحكاية اجتماعية وبعيدة عن الحرب بتفاصيلها السياسية. ويدخل المخرج ناجي طعمي مضمار السينما أيضاً من خلال فيلم جديد تلعب بطولته الفنانة نادين خوري وهو بعنوان «أنت جريح»، وكذلك يتضح من عنوانه عن القصة التي سيحاول أن يرويها الفيلم والتي تحكي عن الشهداء وتضحياتهم، ويتضح أن القصص ستكون في ذات الدائرة وطريقة التفكير والتقديس الساذجة. أفلام سورية عدة أنتجتها وما زالت تنتجها المؤسسة العامة للسينما كانت ذات لون واحد، ولم تترك أثراً كبيراً لدى الناس أو تصل للمهرجانات العالمية، حيث قدمها النظام على أنها الصورة الصحيحة لسورية في الحرب، وكأنها من المسلمات، متجاهلاً أي رأي أو فكر يعاكسه ويناهضه. فباتت كل القصص المروية على الشاشة الذهبية حبيسة أفكاره وحدوده فقط دون أي محاولة لكسر الصورة السائدة التقليدية عن السينما السورية بمفهوم حديث معاصر يغني الأرشيف الكبير الذي قدمته سورية في المجال السينمائي يوماً. ولذلك، تغيبَ أي أفلام جديدة تترك بصمتها أو تحدث ذاك الأثر، وطبعاً سيبقى الوضع على حاله إن بقي تعنت النظام بتقديم الأفكار عنيداً بهذا الشكل الفج.

جود سعيد واحد من أبرز مخرجي نظام الأسد (يوتيوب)

حرائق

لا يبتعد فيلم «حرائق» الذي انتجته المؤسسة العامة للسينما للمخرج محمد عبد العزيز (الصورة) عن مجمل رواية النظام السياسية، ويروي الفيلم سيرة أربع نساء سوريات يكافحن في ظروف الحرب، شارك في الفيلم مجموعة من الفنانين السوريين الشباب هم رنا رئيفة وحجزا يونس واماني ابراهيم ونانسي خوري وولاء عزام ونغم ناعسة وموفد رومية ومازن الجبة واكثم حمادة. وحصل على جوائز عربية عدة منها جائزة لجنة التحكيم الخاصة في مهرجان القاهرة السينمائي.

فعالية

«المغرب عبر العصور»: حفريات تصنع فنّ ما قبل الميلاد

الرباط ـ **أشرف الحساني**

لا شك أنّ المعرض الأثري الجديد «المغرب عبر العصور»، الذي يُنظمه متحف التاريخ والحضارات بمدينة الرباط، والممتد إلى نهاية يناير/ كانون الثاني، هو نتاج حفريات أثرية جرت منذ بدايات القرن العشرين. فالمغرب بحكم موقعه الجغرافي المتنوع ومُطل على البحر الأبيض المتوسط وعمقه التاريخي الضارب في القدم في شمال أفريقيا، جعل العديد من الأركيولوجيين الفرنسيين والإيطاليين والأميركيين ينظمون بعثات أركيولوجية خاصة إلى هذا البلد الذي تربطه به علاقة تجاور وثقافة وتاريخ وحضارة، تمتد على مدى ملايين من السنين، رغم الطابع السياسي الصرف الذي وسم هذه الحضارات داخل شمال أفريقيا.

غزارة التراث المغربي

من هذا المنطلق، يظلّ المغرب البلد الأكثر زيارة داخل المنطقة المغاربية، بسبب غناه بالكنوز الأثريّة المتنوّعة التي تتبدى جيداً في معرض «المغرب عبر العصور»، الذي يُوثّق سيرة أكثر من 500 قطعة أثريّة، منذ ما قبل الميلاد وصولاً إلى جمجمة أول إنسان عاقل اكتشفت في جبل إيغود سنة 2017. وهي فترة طويلة، فإذا ما كانت تُعبّر عن مدى غنى التراث الأثري المغربي قديماً وحديثاً، فإنّها من جهة أخرى، تؤكّد السبق الذي حظي به المغرب على مستوى حداثة أعمال أركيولوجية مُبكّرة، رغم أنّها ظلّت مُرتبطة بشكل كلّي ببعثات أثريّة أجنبية. أما حضور الباحثين المغاربة داخل الميدان فهو قليل، لا يتجاوز بعض المُساهمات الفردية، نظراً إلى الغياب التامّ لأشكال الدعم المادي الذي يُمكن أنْ تُخصصه المؤسسات الوصية على الشأن الأثري بالمغرب لتشجيع الباحثين على القيام بمثل هذه الحفريات. مع العلم أنّه في السنوات الأخيرة، فطنت بعض المُؤسّسات إلى ضرورة العناية بهذا التراث المادي أمام موجات التخريب التي أتت ببعض المباني والنقوش الصخرية، والتي جعلت الدولة تدخل في شراكات مع بعثات أجنبية مُهمّة للتنقيب عن الآثار.

تنقيب مسيس

لكن بالرجوع إلى بعض اللقى الأثريّة المعروضة داخل المعرض وحيثياتها، نكتشف أنّ هذه البعثات الأجنبية لا تُنقّب إلا عن التراث المُرتبط بتاريخها، وهذا ما يؤكّد إقبال فرق إيطالية كثيرة على القيام بحفريات داخل المغرب، بسبب العلاقة التي ربطت هذا البلد قديماً بالحضارة الرومانية من خلال مجموعات أثريّة خاصة بمنحوتات رخامية وبرونزيّة ذائعة الصيت داخل المخيال العالمي، والتي أفرزت ضمنياً هذا المعرض الأثري المُهمّ على أكثر من صعيد. فهو يُتيح للسياح والزائرين إمكانية التعرّف إلى تاريخ المغرب ووجوده الحضاري ومدى قدرة الإنسان القديم على التكيّف مع الحيوانات المُفترسة وأهوال الطبيعة وجبروتها. أما الأمر الثاني، فيرتبط بأهميّة المعرض بالنسبة للمُؤرخين العاملين في صناعة التاريخ الأثري.

فاكتشاف هذه اللقى الأثريّة الجديدة يُعيد كتابة تاريخ جديد مُنفلت من سطوة اللامعرفة وتصحيح بعض الأساطير المُنسوجة حول فترة ما قبل الميلاد بالمغرب، والتي ظلّت تُعاني نوعاً من القصور والتهميش، إما لأنّ الباحثين لا يجيدون اللغات القديمة، مثل اليونانية والرومانية، تُساعدهم على تفكيك بعض اللقى ورموزها، أو لأنّ المادة الأثريّة الموجودة إلى حدود منتصف القرن العشرين كانت قاصرة على الفهم لما توصل به الأركيولوجيون.

كتابة جديدة للتاريخ

وبالتالي فهو غير كاف لكتابة تاريخ جديد. لكن مع بروز المعرض الأثري الأخير بالرباط الذي كشف عن آثار لم تكن مُتداولة داخل المتاحف المغربية، أتيحت للمُؤرخين إمكانية التفكير في كتابة جديدة على ضوء هذه اللقى الأثريّة المتنوّعة من مرحلة ما قبل الميلاد إلى القرن التاسع عشر مع الدولة العلوية، وبالتالي إعطاء صورة دقيقة عن تاريخ المغرب في تلك الحقبة.

> لا تنقّب البعثات الأجنبية إلا عن الآثار المرتبطة بتاريخها

يُوثّق المعرض سيرة أكثر من 500 قطعة أثريّة (العربي الجديد)

رصد

مكتبة شكسبير الفرنسية

تقع المكتبة على الضفة الجنوبية لنهر السين في باريس (كيران ريدلي/ Getty)

ناشدت مكتبة شكسبير الأيقونية في باريس، والتي نشرت رواية جيمس جويس «يوليسيس» في عام 1922، القراء تقديم الدعم بعد الخسائر المرتبطة بوباء كورونا، والإغلاق العام في فرنسا خلال الربيع، ما أحاط مستقبل المؤسسة، الواقعة على الضفة الجنوبية لنهر السين في باريس، بالغموض.

هذه المكتبة وصفت بأنها واحة من التاريخ الأدبي والبوهيمي، والجيل الضائع في القرن العشرين، وقد زارها عظماء الكتاب مثل هنري ميلر، ولورانس دوريل، ووليليام بوروز، وألين جينسبيرغ، وغريغوري كورسو، وأناييز نين.

أرسلت مكتبة كتب اللغة الإنكليزية على نهر السين رسالة بريد إلكتروني إلى العملاء الأسبوع الماضي، لإبلاغهم بأنها تواجه «أوقاتاً عصيبة» ولتشجيعهم على شراء كتاب. وقالت سيلفيا ويتمان، ابنة المالك الراحل جورج ويتمان، لوكالة أسوشيتد برس «لقد انخفض مستوى عملنا بنسبة 80 بالمائة منذ الحجر الأول في شهر مارس/ آذار. لذلك أنفقنا جميع مدخراتنا في هذه المرحلة». ودخلت باريس في إغلاق جديد في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، حيث تم إغلاق جميع المتاجر غير الأساسية للمرة الثانية خلال سبعة أشهر.

منذ ذلك الحين، تقول ويتمان إنها «غارقة» في عروض المساعدة التي تلقتها «شكسبير وشركاه»، كان هناك 5000 طلب عبر الإنترنت في أسبوع واحد، وهو رقم قياسي للمكتبة، مقارنة بحوالي 100 طلب في الأسبوع العادي، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 50 ضعفاً. جاء الدعم من جميع مناحي الحياة: من الطلاب المتواضعين إلى الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند، الذي ذهب إلى المكتبة المطلة على كاتدرائية نوتردام قبل الإغلاق استجابة لمناشدة المكتبة تقديم الدعم. تواصل العديد من الباريسيين مع ويتمان للتبرع للمكتبة، بدون الرغبة في شراء كتب، ولمشاركة ذكريات الوقوع في الحب هناك، أو حتى ذكريات النوم بين أرفف الكتب.

تابعت ويتمان «(والدي) سمح للناس بالنوم في المكتبة ووصفهم بأنهم أعشاب. لقد كان لدينا 30 ألف شخص ينامون في المكتبة»، مضيفة أن هذه كانت إحدى الطرق التي شجع بها مؤسسو المكتبة الكتاب على الإبداع. وفي الواقع، فإن الشعار على حائط المكتبة يقول: «لا تكن غير مضياف للغرباء

> انخفض مستوى العمل في المكتبة بنسبة 80 % منذ الحجر الأول

وشركاه»، كان هناك 5000 طلب عبر الإنترنت في أسبوع واحد، وهو رقم قياسي للمكتبة، مقارنة بحوالي 100 طلب في الأسبوع العادي، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 50 ضعفاً. جاء الدعم من جميع مناحي الحياة: من الطلاب المتواضعين إلى الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند، الذي ذهب إلى المكتبة المطلة على كاتدرائية نوتردام قبل الإغلاق استجابة لمناشدة المكتبة تقديم الدعم.

تواصل العديد من الباريسيين مع ويتمان للتبرع للمكتبة، بدون الرغبة في شراء كتب، ولمشاركة ذكريات الوقوع في الحب هناك، أو حتى ذكريات النوم بين أرفف الكتب.

تابعت ويتمان «(والدي) سمح للناس بالنوم في المكتبة ووصفهم بأنهم أعشاب. لقد كان لدينا 30 ألف شخص ينامون في المكتبة»، مضيفة أن هذه كانت إحدى الطرق التي شجع بها مؤسسو المكتبة الكتاب على الإبداع. وفي الواقع، فإن الشعار على حائط المكتبة يقول: «لا تكن غير مضياف للغرباء لئلا يكونوا ملائكة متنكرين». ربما لا يكون تدفق الولاء مفاجئاً بالنسبة للمكان الذي يوصف غالباً بأنه أشهر مكتبة مستقلة في العالم. فقد أصبحت مكتبة «شكسبير وشركاه»، التي أسستها سيلفيا بيتش في عام 1919، مركزاً إبداعياً للكتاب المغتربين، بمن في ذلك إرنست همنغواي، وت. إس إليوت، وإف سكوت فيتزجيرالد، وجيمس جويس.

قالت ويتمان، في معرض تأملها لقرار بيتش بنشر رواية جويس «يوليسيس» الرائدة التي تزيد عن 700 صفحة، إنه: «لم يجرؤ أحد على نشرها بالكامل... أصبحت واحدة من أصغر الناشرين لأحد أكبر الكتب في القرن». اعتاد جويس على نعت مكتبة بيتش باسم «ستراتفورد أبون أوديون»، حيث دمج عنوان شارع المتجر مع مسقط رأس شكسبير. وكان الكاتب الأيرلندي يفضل استخدام المكتبة كمكتب. قالت ويتمان «لقد استخدموا جميعهم مكتبتها كملاذ آمن».

خلال الحرب العالمية الثانية، كما تقول قصة المتجر، أغلقت بيتش «شكسبير وشركاه» في عام 1941 بعد أن رفضت بيع نسختها الأخيرة من رواية جويس «يقظة فينيغان» لضابط نازي ألماني. وأعيد افتتاح المكتبة في شكل مختلف في عام 1951، بعنوان ومالك جديدين - جورج ويتمان. وباقي القصة معروف في التاريخ.

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

لايف ستايل

«عيادة» في طوكيو لمعالجة دمى الحيوانات المحشوة

> عيادة «نا تسومي» هي متخصصة في إعادة الدمى والألعاب إلى ما كانت عليه في الماضي، إذ تقوم بـ «معالجة» الاهتراء والاعطاب في هذه الدمى

في عيادة في طوكيو، تسجل شابة ترتدي سترة بيضاء بعناية تفاصيل أحدث المرضى لديها وهو لعبة محشوة على شكل نعجة... فعيادة «ناتسومي» متخصصة في إعادة الدمى والألعاب الأخرى إلى ما كانت عليه في الماضي، ما يسعد أصحابها المتعلّقين بها مثل يوكي كاتو التي جلبت دميتها.

وقالت كاتو البالغة من العمر 24 عاماً: «اعتقدت أن لا خيار آخر لديّ سوى رميها لأنها مهترئة، لكنني علمت أن هناك عيادة تتعامل مع هذا النوع من الأمور». وأضافت «قد لا تعود كما كانت عليه في السابق، لكنني جئت إلى هنا على أمل أن أراها بشكل جديد. وبمجرد حياكة القماشين معاً، كانت الخطوة التالية حشو النعجة بحشوة جديدة ما أدى إلى تجديد يوكي-تشان، باستثناء «القلب» المصنوع من قماش وردي والذي مُلىء بقليل من الحشوة الأصلية.

وترى هاكوزاكي أنها طريقة لنقل «روح» اللعبة إلى جسد جديد. نقلت هذه الشابة البالغة من العمر 34 عاماً عملها إلى طوكيو قبل عامين وهي الآن تصلح 100 لعبة محشوة شهرياً مع خمسة «أطباء» آخرين.

ويرسل الزبائن ألعاباً تحتاج إلى عناية من هونغ كونغ وتايوان وفرنسا وبريطانيا، وكان على بعضهم الانتظار لمدة تصل إلى عام للحصول على موعد. يستغرق تصليح دمية أو لعبة حوالي عشرة أيام، ويضم موقع العيادة صورًا لـ«المرضى» الذين تماثلوا للشفاء. ولا توجد إلا «عيادة» واحدة أخرى لتصليح الألعاب المحشوة في اليابان، وهي في أوساكا، وثمّة طلب متزايد على خدماتها رغم الأسعار التي تتراوح بين 10 آلاف و500 ألف ين (95-4800 دولار) وفقاً لوضعها. قالت يوكي كاتو إنها بكت عندما شاهدت صور تَحَوّل يوكي-تشان وشعرت بسعادة غامرة عندما جاءت لأخذ صديقتها القديمة. وأضافت: «لقد فوجئت... فقد عادت إلى ما كانت عليه عندما حصلت عليها». وتابعت كاتو «لديها (قلب) محشو لذلك لديها مظهر جديد، لكن جزءاً من الذاكرة ما زال في داخلها».

(فرانس برس)

تقدم العيادة علاجات تتراوح من «جراحة العيون» وزرع الشعر إلى تقطيب الجروح (فيليب فونغ/ فرانس برس)